

مكتبة

مكتبة

عميد دنور عبد الحليم نور



Bibliotheca Alexandrina

0137433

سلسلة المعارف

بشرى عليها

دكتور / رضا فودة

مشكلة السكك والبطالة

عميد دكتور / نور عبد المنعم نور

مساعد مدير كلية الدفاع الوطنى السابق

اسم الكتاب : مشكلة السكان والبطالة
اسم المؤلف : دكتور/ نور عبد المنعم نور
الجمع التصويرى والإخراج : المكتب العربى للمعارف
رقم الإيداع : ٩٥/٥٠٣٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N: 977-276-092-4

الناشر

. حقوق التوزيع فى مصر والعالم العربى

للمكتب العربى للمعارف

١٠ ش الفريق محمد رشاد حسن

مصر الجديدة - ميدان الحجاز

: ت ٢٤٢١٥٢٦

جميع حقوق الطبع والتوزيع مملوكة للناشر ويحظر النقل، أو الترجمة، أو الاقتباس من هذا الكتاب فى أى شكل سواء أكان جزئياً أم كلياً بدون إذن خطى من الناشر، وهذه الحقوق محفوظة بالنسبة إلى كل الدول العربية، وقد اتخذت إجراءات التسجيل والحماية فى العالم العربى بموجب الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق الفنية والأدبية.

مقدمة

تسير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان العالم قد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٥٦٣ بليون نسمة ويتزايدون بمعدل ٩٠ بليون نسمة سنوياً بالتقريب وأن عددهم سيصل عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٨ بليون نسمة ومعظم هذه الزيادة تتركز في أفقر دول العالم حيث يعيش نحو ٤٥ بليون نسمة (٨٠٪ من السكان) في أقل مناطق النمو من العالم ولا بد من النظر الى هذه الظاهرة قبل أن نتفاهم في السنوات القادمة وفي الوقت الذي يولد فيه كل يوم نحو ٢٨٠ ألف نسمة معظمهم أيضا في الدول النامية.

ويحصل حوالي ١٥٪ من سكان العالم على ٧٥٪ من الدخل القومي وبمعنى آخر أن الجزء الأصغر من سكان العالم يعيش في بلدان ذات دخل مرتفع (حوالي ٨٠٠ مليون نسمة) يزيد متوسطات دخولهم على ٢٠ ألف دولار سنوياً مقابل أكثر من ثلاثة بلايين لاتزيد متوسطات دخولهم على ٣٥٠ دولارا سنوياً يتكدسون في بلاد تعاني من نقص الموارد وضعف الانتاج وغياب أساليب التنمية البشرية ولذلك عقدت ثلاثة مؤتمرات عالمية اشتركت فيها دول العالم تحت رعاية الأمم المتحدة (بوخارست ١٩٧٤-المكسيك ١٩٨٤-القاهرة

١٩٩٤) لمواجهة المشكلة السكانية فى مختلف دول العالم ورفع معدلات التنمية بها.

وقد واجهت مصر مشكلة سكانية خطيرة بلغت حد الانفجار مع منتصف القرن الحالى بسبب الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد على معدله المرتفع نتيجة تقدم الخدمات الصحية فى مصر منذ مطلع القرن العشرين.

ويتضاعف عدد سكان مصر كل ربع قرن بعد أن كان ذلك يحدث كل ٥٠ عاماً، وهذا يؤدي الى ابتلاع التنمية أولاً بأول، ويخفض مستوى المعيشة ويزيد الضغط على الخدمات المختلفة فى ظل موارد محدودة لاتستطيع الوفاء باحتياجات الجماهير ورغبتهم فى حياة أفضل كما أخذت الظاهرة فى مصر أبعاداً أكثر حدة نتيجة تركيز حياة السكان فى مساحة محدودة من رقعة مصر لاتتجاوز وادى النيل ودلتاه الأمر الذى رفع الكثافة السكانية فى مصر الى مستويات عالية.

وقد اهتمت الدولة بهذه المشكلة ووضعتها فى مقدمة اهتماماتها وشاركت معها المؤسسات الرسمية والشعبية بهدف الوصول الى اسلوب مقبول لعلاج المشكلة يلقي تأييداً شعبياً ويتمشى مع العقائد السماوية والقيم الدينية، وقد

أدى ذلك إلى انخفاض معدل الزيادة السكانية فى مصر من ٢,٨٪ سنوياً عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٢,٢٪ سنوياً عام ١٩٩٤ كما ارتفعت نسبة الأسر المشاركة فى برامج تنظيم الأسرة من ٢٨٪ إلى ٥٠٪ من مجموع الأسر المصرية فى الريف على حد سواء.

وكان للتعاون المصرى مع البرامج العالمية وللدعم المقدم من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية (صندوق السكان - برنامج التنمية صندوق الطفولة - منظمة الصحة العالمية - اليونيسكو)، الى جانب المساعدات التى قدمتها عدد من الدول الصديقة شكلت عنصراً هاماً فى تدعيم السياسات المصرية للسيطرة على تزايد السكان.

ونتيجة لما سبق فإن مشكلة السكان فى مصر تؤثر بصورة مباشرة على جهود الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤدى إلى تزايد حدة مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى، لذلك زاد الاهتمام بحل تلك المشكلة وللتغلب على آثارها على كافة المستويات وأصبحت أهم المشكلات القومية التى وضعت لها استراتيجية سكانية تنفيذية ويتمشى مع الخطة القومية للدولة. فبدأت بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى نوفمبر ١٩٥٦ ثم المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٤ وأخيراً وزارة للسكان

والأسرة فى عام ١٩٩٣ بعد أن بلغ تعداد سكان مصر عام ١٩٩٠ حوالى ٥٢ مليون نسمة وسيبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ مليون نسمة وعام ٢٠١٠ حوالى ٩٠ مليون نسمة وعام ٢٠٢٠ حوالى ١٢٥ مليون نسمة وعام ٢٠٣٠ حوالى ١٧٠ مليون نسمة حسب تقديرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ظل معدل نمو متوسط ٣٪ سنوياً .

بحجم المشكلة السكانية في مصر

تركز المشكلة السكانية في مصر على ثلاثة عوامل رئيسية ومتراصة هي (الارتفاع في معدلات النمو السكاني السنوى - سوء توزيع السكان - انخفاض مستوى الخصائص السكانية).

حجم ومعدل نمو السكان :

كان عدد سكان مصر يتضاعف مرة كل خمسين عاماً حيث ارتفع عدد السكان من ٩,٧ مليون نسمة عام ١٨٩٧ إلى ما يقرب من ١٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧، لكن تضاعف عدد السكان للمرة الثانية تم في ٣٠ عاماً فقط من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٦، حيث بلغ حوالى ٣٨٠ مليون نسمة، ومن المنتظر أن يتضاعف مرة ثانية قبل عام ٢٠٠٠ حيث قدرت كل الدراسات احتمالات وصوله إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

ورغم أنه من النادر أن تجد بين الدول النامية في العصر الحالى دولة ذات تاريخ طويل فى مجال التسجيلات المتعلقة بالاحصاءات السكانية مثل مصر، ذلك أن أول تعداد أجري فى مصر يرجع تاريخه إلى عام ٣٣٤٠ قبل الميلاد.

كما يعود تاريخ أول عملية عد للسكان فى العصور الحديثة إلى عام ١٨٠٠ حيث قدر بنحو ٢,٥ مليون نسمة ثم فى منتصف القرن التاسع بلغ ٤,٥ مليون نسمة ثم فى عام ١٨٨٢ بلغ ٦,٨ مليون نسمة. ومنذ عام ١٨٩٧ بدأت مصر فى تطبيق نظام التعداد الشامل كل عشر سنوات، ويشير آخر تعداد رسمى عام ١٩٨٦ إلى أن عدد السكان بلغ ٤٨,٣ مليون نسمة.

أما بالنسبة لمعدل النمو السكانى فقد بلغ ١,٥ ٪ سنوياً فى بداية هذا القرن ثم بدأ فى الارتفاع منذ الخمسينات إلى ٢,٥ ٪ وفى الثمانينات بلغ ٢,٨ ٪ (تعداد ١٩٨٦) إلى أن تراجع مع بداية ١٩٩٢ إلى ٢,٢ ٪ سنوياً.

كما أن نسبة ومعدلات المواليد قد انخفضت منذ الستينات من ٤٠ ٪ إلى أن وصلت عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٥ ٪ وعام ١٩٩٣ إلى ٢٨,٩ ٪ سنوياً فى حين انخفضت أيضاً معدلات الوفيات من ١٩ ٪ فى بداية الخمسينات إلى حوالى ١٠ ٪ فى بداية الثمانينات، مما أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة إلى مايزيد على ٦٤ سنة فى التسعينات، على عكس معدل النمو الذى ارتفع.

ولما كانت مشكلة النمو السكانى تعد من المشاكل المعقدة وذلك لصغر مساحة الأراضى المنزرعة بالمقارنة بعدد السكان حيث أن أكثر من ٩٧ ٪ من السكان (٥٤ مليون نسمة عام ١٩٩٢) يتركزون فى حوالى ٤ ٪ من مساحة

الجمهورية التي تزيد قليلاً على مليون كيلو متر مربع تاركين الجزء الباقي ٩٦٪ ومعظمه من الصحراء.

وقد أدى التركيز السكاني في مصر حول النيل والدلتا إلى أن بلغت الكثافة السكانية في عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة الكلية وأكثر من ١٧٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة ومن المنتظر زيادتها عام ٢٠٠١ إلى حوالى ١٢٩٠ فرداً لكل كيلو متر مربع.

ويعتبر التوزيع الجغرافى للسكان في مصر نموذجاً للتوزيع الذى يعطى المناطق الحضرية أهمية كبيرة فمن واقع بيانات تعداد ١٩٨٦ نجد أن ٤٢٪ من سكان المناطق الحضرية يعيشون في مدينتى القاهرة والاسكندرية وأن سكان العاصمة بلغ عام ١٩٨٦ حوالى ٦,٦ مليون نسمة وسيصل عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٧,٦ مليون نسمة.

وتقدر أعداد الهجرة المؤقتة إلى الدول العربية والذين يعملون في الخارج طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ بنحو ٢,٢٥٠ مليون نسمة.

وترتيباً على ما سبق بدأت حكومة مصر في إرساء دعائم السياسة السكانية الحديثة بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ثم في عام ١٩٥٣ شكلت لجنة قومية للسكان لدراسة المشاكل السكانية. وفي عام ١٩٦٥ أنشئ المجلس

الأعلى لتنظيم الأسرة وجهاز تنظيم الأسرة عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٧٣ تغير اسم المجلس إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان كما تغير اسم الجهاز إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان. وفي عام ١٩٩٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٨٠ بتشكيل مجلس الوزراء وتضمن تعيين وزير دولة لشئون السكان والأسرة لأهمية هذا الموضوع في عمليات التنمية وكما محاولة لإيجاد حلول مناسبة للمشكلة السكانية في مصر.

تطور برامج تنظيم الأسرة :

من المعروف أن التأثير على معدل المواليد يمكن أن يتحقق في المدى القصير من خلال برامج تنظيم الأسرة وفي المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبذل مصر جهوداً كبيرة لدفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتي ارتفع معدلها خلال الثمانينات من حوالي ٢٤٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٣٨٪ عام ١٩٨٩ وحوالي ٥٠٪ عام ١٩٩٤.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة تعاوناً في مجال تنظيم الأسرة بين وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والسكان والأسرة وذلك لتطوير كافة المراكز القائمة في هذا المجال من حيث تجهيزها بالمعدات والأدوات والأثاث والتدريب على تقديم الخدمة.

كما تضمنت الاهتمام بالأنشطة الميدانية والانتقالات بل والمقابلات الشخصية بأماكن العمل والمساكن للتعريف والتشجيع على مشروعات تنظيم الأسرة بالإضافة إلى اهتمام المحليات على جميع مستوياتها لدفع الجهود لتنظيم الأسرة والعمل على حل المشاكل المتعلقة بها.

ومن المتوقع أن تأتي كل هذه الأنشطة بتأثير إيجابي في مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الفترة الحالية وفي المستقبل وخاصة من خلال تدعيم أنشطة هذه المشروعات والتوسع في تحقيق إنجازاتها بالتعاون مع حكومات الدول الصديقة والمنظمات الدولية المختلفة مثل مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والتابع للأمم المتحدة.

وبالرغم من كل الجهود السابقة في مجال برامج تنظيم الأسرة إلا أن هناك عدة صعوبات تواجه تلك الجهود منها الآتي :

أ- وجود مفهوم لدى عدد كبير من السكان بتعارض استخدام وسائل تنظيم الأسرة مع القيم الدينية الأمر الذي يلزم زيادة جهود رجال الدين لزيادة الوعي بالقضايا السكانية وأثارها المختلفة واستصدار الآراء والفتاوى بعدم تعارض الدين مع تنظيم الأسرة ولو في حالات وأسباب معينة.

ب- الرغبة في الإنجاب وبالتالي عدم لجوء الأسر إلى فكرة التنظيم سواء تحت مفاهيم ضرورة الإنجاب لعدد كبير من الأطفال كهدف اجتماعي أو ديني

أو مادي قد يأتي من وراء ذلك كأن تكون أسرة كبيرة مثلاً أو كسباً للرزق من خلال دفع الأبناء للعمل ومساعدة عائل الأسرة.

جـ - الخوف من أن تحدث وسائل تنظيم الأسرة آثاراً ضارة، وقد تحدث تلك الآثار ولكنها ناتجة أساساً عن عدم استخدام الوسائل المناسبة أو تداول الشائعات أو الأحاديث غير العلمية نحو فوائدها أو ما قد تحدثه من آثار صحية سلبية على مستخدميها لذا يلزم التوعية بضرورة الكشف الطبى واختيار الوسائل المناسبة وفي التوقيات المناسبة.

د - اختلاف مستويات مستخدمي وسائل تنظيم الأسرة ومناطق توزيعهم وأماكنهم وخصائص السكان فنجد أن السكان من إناث أو ذكور الأكثر مستوى في التعليم وكذا العاملين يقبلون على استخدام وسائل تنظيم الأسرة بل وعلى قبول وتبنى أسرة صغيرة وعلى العكس في السكان الأميين والمناطق الريفية أو غير العاملين فلا يقبلون على استخدام تلك الوسائل ويفضلون كثرة الأبناء وهنا تزداد معدلات الانجاب.

هـ - هناك اعتبارات أخرى أيضاً مثل ارتفاع مستوى الأمية والتفضيل النسبي للأطفال أو المواليد الذكور على الإناث الأمر الذي قد يدفع الأسرة إلى كثرة الإنجاب سعياً لإنجاب الطفل - ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع رغم الإنجازات الكبيرة في هذا الشأن.

التوزيع السكاني غير المتوازي

١- التوزيع الجغرافى للسكان :

بالرغم من أن المساحة الكلية لمصر تزيد قليلاً على مليون كيلو متر مربع كما - ذكر سلفاً - إلا أن السكان يتركزون فى الشريط الضيق لوادى النيل ودلتاه بالإضافة إلى الواحات القليلة وسط الصحراء، وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة من جملة المساحة (٥, ٤ ٪) وترتب على ذلك أن مصر تعاني من كثافة سكانية عالية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية فى دول العالم، حيث تبلغ طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ فرداً لكل كيلو متر مربع من المسافة الكلية وأكثر من ١١٧٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة. ووفقاً لنفس التعداد يبلغ عدد سكان محافظات الحدود الخمس (البحر الأحمر - الوادى الجديد - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) نحو ٥٦٥٣٨٩ نسمة بنسبة ٢, ١ ٪ من إجمالى التعداد السكانى بينما تبلغ مساحة هذه المحافظات ١٦٠ ٨٥٣ كم^٢ بنسبة ٥, ٨٥ ٪ من إجمالى مساحة الجمهورية، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مساحة محافظة الإسكندرية تشمل قسم العامرية وأن محافظة السويس تشمل قسم عتاقة وأن محافظة البحيرة تشمل وادى

النظرون وهى كلها مساحة صحراوية تبين لنا أن أكثر من ٩٦٪ من السكان يعيشون على ٤٪ من مساحة مصر.

من ناحية أخرى نجد أن محافظة القاهرة تحتل الترتيب الأول على مستوى الجمهورية حوالى ستة ملايين نسمة بنسبة ١٢٪ من اجمالى السكان ومساحتها ٢١٤ ألف كم^٢ وبكثافة ٢٨٢٥٩ فرداً / كم^٢ تليها محافظة الجيزة ثم الدقهلية والشرقية والبحيرة والأسكندرية فى حين تمثل الخمس محافظات المسافة مجتمعة مثلاً الترتيب رقم ١٩ بمساحتها التى تتعدى ٨٥.٥٪ من مساحة الجمهورية. وتمثل بورسعيد الترتيب رقم ٢٢ والأخير بنسبة ٦٪ من السكان (٣٩٩,٧٩٣ نسمة) ومساحة ٧٢ ألف كم^٢.

ب. توزيع السكان حسب الحالة التعليمية :

وفقاً لبيانات ١٩٨٦ تبلغ نسبة الأمية بين السكان البالغين ١٠ سنوات فأكثر ٤٩,٦٪ بعد أن بعد أن كانت ٧٠,٥٪ عام ١٩٦٠ أى أن الأمية انخفضت بنسبة ٢٠٪ خلال ربع قرن وأن عدد خريجي الجامعات المصرية بلغ ١٠٣٦٤١ ألف طالب مؤهل عال فى حين يتواجد بها ٥٨٧ ألف طالب تحت الدراسة وأن عدد الحاصلين على شهادة الابتدائية العامة والأزهرية نفس العام ١,٨٨ مليون طالب والأعدادية ٥٦٠ ألف طالب والثانوية العامة ١٣٣ ألف طالب.

جـ- توزيع السكان حسب النوع :

وفقاً لتعداد ١٩٨٦ بلغ عدد الذكور نحو ٢٤,٥ مليون نسمة وعدد الإناث ٢٣,٥ مليون نسمة وأن إجمالي السكان بلغ نحو ٤٨ مليون نسمة ومن هنا يتضح أن عدد الذكور يتساوى تقريباً مع عدد الإناث إحيث الفاصل غير كبير بينها وأن النسبة تكون ٥١٪ إلى ٤٩٪ تقريباً الأمر الذى يؤثر على معدلات الخصوبة التى ترتفع بزواج الذكور والإناث المتساوين تقريباً.

د- توزيع السكان حسب السن ومعدل الإعالة^(١) :

وفقاً لتعداد ١٩٨٦ فإن نسبة السكان حتى سن ١٤ سنة تمثل ٤٠٪ ومن سن ١٥ - ٦٤ سنة تمثل ٥٦,١٪ ومن سن ٦٥ سنة فأكثر تمثل ٣,٩٪ (من إجمالي السكان).

كما يبلغ عدد السكان داخل قوة العمل حوالى ١٣,٤ مليون بنسبة ٢٧,٨ من جملة السكان وهو ما يعنى أن كل فرد داخل قوة العمل يعمل فى المتوسط ٢,٦ فرد بالإضافة إلى نفسه أى أن معدل الإعالة يصل إلى ٣,٦ فرد لكل فرد فى داخل قوة العمل.

(١) معدل الإعالة : يقصد به نسبة العاملين الذين يعملون غير العاملين فى الدولة.

لذا كان من الأهداف الرئيسية لمصر وضع خريطة جديدة لعام ٢٠٠٠ وذلك بوضع حلول جذرية للتكدس السكاني والاستفادة من المساحات غير المسكونة والثروات الطبيعية غير المستغلة والعمل على إنشاء مراكز جذب سكانية جديدة يتم اختيارها على أسس سليمة وبراعى فيها انخفاض تكلفة إقامة المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية مع مراعاة توفير الوسائل الكفيلة بتشجيع السكان للتوطن بها حتى يمكن تجنب إقامة مدن جديدة يعزف السكان عن الإقامة بها

وفيما يأتى بعض الأساليب التى تساعد على تحسين خريطة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر :

- (١) خفض الكثافة السكانية من خلال زيادة مساحة الأراضى المستصلحة وتشجيع السكان على الانتقال إلى والإقامة فى المناطق المستصلحة.
- (٢) التوسع فى إنشاء المدن الجديدة فى الصحراء وتشجيع السكان للانتقال إليها مع نقل بعض المصالح الحكومية إلى تلك المدن.
- (٣) الحد من الهجرة من الريف إلى المدن من خلال العمل على رفع مستوى المعيشة فى المناطق الريفية بتشجيع المشروعات الصغيرة ومشروع الصنلوق الإجتماعى للتنمية.

(٤) تقديم خدمات متطورة فى التعليم والصحة وبقاى الخدمات فى المناطق الصحراوية خارج الوادى والدلتا مثل الجامعات والمستشفيات بدلاً من تكديسها فى المدن الكبيرة والعاصمة.

(٥) تشجيع إقامة المشروعات السياحية والخدمات الترفيهية فى المناطق الصحراوية مثل القرى السياحية لجذب مجتمعات جديدة من العاملين بتلك المشروعات.

(٦) الحزم فى تنفيذ قوانين عدم إقامة المبانى على الأراضى الزراعية وتجريفها والتركيز على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استغلال مياه الأمطار والآبار الجوفية فى المناطق الصحراوية لاستيعاب جزء كبير من السكان على تلك الأراضى وإقامة مجتمعات حولها مثل محافظات سيناء الشمالية والجنوبية ومطروح والبحر الأحمر.

انخفاض مستوى خدمات السكان

١- التركيب العمري للسكان :

أدت الزيادة السريعة فى السكان وارتفاع مستوى الخصوبة إلى أن أصبح الهرم السكانى فى مصر ذا قاعدة عريضة تتضمن نسباً عالية من السكان دون سن ١٥ عاماً حوالى (٤٠٪ حسب تعداد عام ٨٦) وزيادة عدد السكان فى هذه الفئة العمرية يمثل عبئاً على المجتمع حيث أنها فئة غير فعالة فى المجتمع ومستهلكة وتحتاج إلى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع وهى بذلك تمثل عبئاً على الاقتصاد المصرى وموارده المحدودة نظراً لما تستهلكه، وضرورة توفير احتياجاتها من الغذاء والخدمات من تعليم وصحة والتى كان من الممكن توجيهها لدفع عملية التنمية ورفع مستوى المعيشة.

وبإضافة كبار السن المعالين (حوالى ٤٪ من السكان) تكون إجمالى النسبة ٤٤٪ هذا إضافة إلى نسبة الاعالة التى تبلغ ٣:١ وهى نسبة مرتفعة مقرونة بمثيلاتها فى دول العالم.

بـ المستوى التعليمي ونسبة الأمية :

(١) يعد توافر مستوى معين من التعليم ضرورياً لتطور مستوى الفرد والمجتمع بل يعتبر من العناصر الرئيسية الهامة للتنمية وبالتالي فإن التعليم في حد ذاته يشكل وينعكس على اتجاهات وسلوك الأفراد نحو كثير من القضايا التي تدفع بعجلة التنمية للأمام. ولذلك فإن التعليم يؤثر في التغيرات السكانية وينتثر بها ولا تعدى الارتفاع في معدلات الزيادة السكانية إلى نسبة الاستيعاب لهؤلاء السكان في المراحل التعليمية المختلفة فقط وإنما تتعدى إلى التأثير على نوعية التعليم نفسه وكفائه والموارد المختلفة التي توجه إلى نواحي ومراحل التعليم المختلفة والتي كان يمكن توجيهها لرفع كفاءة المدرسين وزيادة دعم الخدمات التعليمية أو في اتجاهات تنمية أخرى.

(٢) من الظواهر الهامة التي تؤثر على التنمية في مصر زيادة نسبة الأمية بين السكان إذ بلغت طبقاً لتعداد ١٩٧٦ حوالي ٧٣٪ للإناث، ٤٣٪ للذكور ثم انخفضت هذه النسبة انخفاضاً ليس بالكثير في تعداد ١٩٨٦ حيث بلغت حوالي ٦٢٪ للإناث إلا أن المتتبع لهذه الظاهرة يجد أنها تلاقى بعض الانحسار نتيجة جهود الدولة والاجراءات المختلفة نحوها.

(٣) ويمكن أن تتخذ بعض الاجراءات لمحاربة تلك الظاهرة أهمها :

- تعبئة كل الجهود لحل تلك المشكلة لذا تم تشكيل المجلس القومى لتعليم الكبار ومحو الأمية بحيث يمكن اعداد استراتجية وسياسات تنفيذية على وضع التصور الشامل لأنسب الحلول المناسبة النظرية والتطبيقية.

- الارتفاع بمستوى المناهج التعليمية لمواكبة التقدم التكنولوجى الحديث فلا يمكن أن تبقى المناهج والمواد التعليمية الدراسية جامدة دون تعديل لفترات طويلة.

- الاهتمام والعناية بالمناهج والبرامج الدراسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق كادر وقيادات قادرة على قيادة عملية التنمية بكفاءة معتمدة على الأسس والأساليب العلمية الصحيحة.

- اهتمام الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية بالدراسات السكانية من النواحي المختلفة لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة القضايا الناشئة عنها مثل (محو الأمية - البطالة - العشوائيات - انخفاض المستوى الصحى -..).

جـ- مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي :

تعكس نسبة مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى حسب النوع تأثيراً كبيراً فنجد مثلاً انخفاض مساهمة الاناث فى هذا النشاط يمثل نسبة كبيرة

(حوالى ٦٪ من جملة الإناث ٦ سنوات فأكثر) فى تعداد ١٩٨٦ وذلك رغم أهمية اشتراك المرأة فى عملية التنمية.

من الناحية الأخرى نجد نسبة عالية من السكان تركز نشاطها فى المجال الزراعى مقرونة بباقي النسب فى الصناعة وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وترتيباً على ما سبق فإنه يجب التركيز على الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية - والسابق الإشارة إليها - دون التركيز فقط على عامل النمو السكانى حتى لا تظل المشكلة السكانية قائمة ولأن البعدين الآخرين (التوزيع السكانى غير المتوازن - انخفاض الخصائص السكانية) لا يقلان أهمية عن بعد النمو السكانى.

آثار المشكلة السكانية على التنمية في مصر

بعد استعراض حجم المشكلة السكانية في مصر يتضح أن لها انعكاسات وتأثيرات حادة وجسيمة على الأبعاد التنموية المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى خلق مشاكل متوازنة معها وعلى رأس تلك المشاكل مشكلة البطالة والامية وغيرها من المشاكل الأخرى وبالتالي يجب أن تركز كل الجهود لحل المشكلة السكانية.

وباستعراض تأثير المشكلة السكانية على أبعاد التنمية المختلفة نجد الآتى:

١. الآثار الاقتصادية :

- (١) زيادة الطلب على السلع الغذائية اللازمة للسكان.
- (٢) ظهور مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة (بطالة كاملة - موسمية - مقنعة - سافرة).
- (٣) الانخفاض المستمر لمستوى المعيشة للفرد نتيجة زيادة عدد الأسرة

وانخفاض أو ثبات الدخل الأمر الذى ينتج عنه أيضاً زيادة الهجرة من الريف للحضر وارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق الحضرية.

(٤) ضعف القدرة الانتاجية للعنصر البشرى نتيجة عدم التوازن فى خصائص التركيب النوعى للسكان والذى يظهر فى ارتفاع نسبة صغار السن وبالتالي إزدياد أعباء الاعالة وتدبير الموارد المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة.

(٥) أن معدلات التنمية الحالية فى مصر (عام ١٩٩٤) تبلغ حوالى ٤,٨ ٪ سنوياً وأن الزيادة السكانية تبلغ نسبها حوالى ٢,٢ ٪ سنوياً وبالتالي فإن صافى عائد التنمية يبلغ ٢,٥ ٪ وهو معدل لا يكفى للارتفاع والارتقاء بالتنمية بشكل عام سواء كنبولة نامية أو لتحقيق رفاهية أو إزدهار.

(٦) انخفاض حصة الفرد من الأرض الزراعية المخصصة الأمر الذى يؤثر على مستوى معيشة الأسرة فى الريف نظراً لأن معدلات التزايد السكانى تزيد بمعدلات أكبر كثيراً من معدل زيادة الأرض الزراعية وأيضاً انخفاض حصة الفرد من الغلة الانتاجية للتركيب المحصولى وتفتت الأرض الزراعية والحيازات الزراعية.

(٧) ارتفاع حجم الاستيراد من الخارج لمواجهة الاحتياجات المختلفة للسكان والمتزايدة.

(٨) زيادة حجم البطالة بكافة أنواعها وأشكالها المختلفة.

بـ الآثار الاجتماعية :

(١) عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لمستلزمات السكان ويؤدى ذلك إلى تدهور النوعية البشرية للسكان.

(٢) ارتفاع معدلات الأمية نتيجة قلة الموارد والخدمات التعليمية.

(٣) انخفاض مستويات المرافق العامة والمواصلات والمساكن وباقى الخدمات فى مواجهة احتياجات السكان المتزايدة بسرعة بالرغم من الجهود التى تبذل.

(٤) انخفاض معدلات الاستثمارات التى تخصص فى خطط التنمية وخاصة فى مجال المستشفيات والمدارس التى تؤدى بالتالى لزيادة عدد التلاميذ فى الفصل الواحد وكذلك زيادة عدد المرضى المخصصين للسريير الواحد.

(٥) تزايد المشاكل الأمنية – مثل الجرائم وخلافه – نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان وأخيراً عدم شعور المواطن بالآمان على نفسه وممتلكاته.

(٦) انتشار العشوائيات مثل العشش والبور غير الصحية نتيجة عدم

كفاية خطط الدولة الإسكانية لبناء المساكن اللازمة للسكان الأمر الذي ترتب عليه أيضاً المغالاة في أسعار المساكن والقضايا الناشئة بين الملاك والمستأجرين.

(٧) تدنى المستوى السلوكي للأفراد نتيجة الكثافة السكانية في المناطق السكنية المزدهمة والتي لا تجد بديلاً للانتقال خارجها حيث تسكن بعض الأسر كاملة في وحدات سكنية مثلاً مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين.

(٨) قيام بعض السكان بالهجرة الخارجية أو العمل خارج الجمهورية وخاصة الأب أو الأم (العائل الرئيسي للأسرة) مما يؤدي إلى التفكك الأسري أو عدم المحافظة على التقاليد والعادات والسلوكيات الاجتماعية ويجرف الأسر والأبناء إلى مغالطات وأخطاء نتيجة عدم وجود عائل الأسرة معها.

أسلوب التغلب على المشكلة السكانية في مصر :

١ - التوسع الأفقي والرأسي الأراضي الزراعية بزيادة استصلاح الأراضي واستخدام الطرق الحديثة (الميكنة الزراعية - وسائل الري الحديثة) في الزراعة مع استخدام المواد الكيماوية والمبيدات الزراعية واستنباط سلالات زراعية ذات إنتاجية عالية - استخدام وسائل جديدة للجمع والنقل والتداول والتخزين لتقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية - الاهتمام بالبحوث

الزراعية بشأن التربة ومقاومة الآفات وترشيد مياه الري - التخطيط لمشروعات زراعة كبيرة مثل (مشروع الوادي الجديد - العوينات - الصالحية - الصحراء الغربية - سهل الطينة في العريش...)

٢ - الاهتمام بالثروة الحيوانية ومشروعات الألبان والدواجن والثروة السمكية والبحيرات السمكية الصناعية.

٣ - التوسع في المشروعات الصناعية وخاصة في المدن الجديدة أو المناطق الصحراوية لخلق مجتمعات عمرانية جديدة وزيادة الناتج الصناعي وبالتالي القضاء على الكثافة السكانية العالية في المدن القديمة.

٤ - استخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة سواء في المعدات أو الآلات أو تأهيل العاملين عليها .

٥ - ضرورة الاهتمام بالتصنيع الريفي كاستراتيجية تعمل على استقطاب فائض العمالة الزراعية.

٦ - الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على تمويلها من خلال الصندوق الاجتماعي أو من البنوك بفوائد قليلة.

٧ - التوسع في سياسات التصدير للخارج على أن تشمل جميع المنتجات

المصرية دون تركيز على سلعة أو أكثر وتقديم كافة التسهيلات لنجاح تلك السياسات.

٨ - استكمال مشروعات البنية الأساسية (المرافق - الخدمات) التي من شأنها خلق المناخ المناسب من الاستثمارات الداخلية والخارجية.

٩ - التوسع فى استخدام برامج تنظيم الأسرة داخل الحضر والريف مع استغلال كافة الامكانيات المادية والاعلامية للتعريف به بالتعاون مع التنظيمات والمؤسسات النقدية الخارجية والجهات الدينية وتوفير الامكانيات الطبية أيضاً.

١٠ - استغلال الوسائل الاعلامية لتوعية السكان بأهمية المحافظة على أسر صغيرة العدد والتأثيرات الضارة لزيادة عدد الأسرة والسكان على الدخل والمستوى المعيشى والصحة والتعليم.

١١ - التنسيق مع الدول العربية والاسلامية والأفريقية على استيعاب أعداد من السكان للعمل داخل أسواق العمل الخاصة بتلك الدول.

١٢ - وضع القوانين والتشريعات القانونية التي تنظم العلاقة السكانية (الزراعية - الإسكانية ...) أو تنظيم النواحي الاقتصادية المختلفة بما يسهل

عمليات التنمية الاقتصادية والاستثمار والتصدير والعمالة والعمل والانتقال.

١٣ - التوسع في بناء المدارس والفصول التعليمية وتعديل المناهج التعليمية طبقاً لمتطلبات خطة التنمية اللازمة واتباع أحدث المناهج التكنولوجية اللازمة لتطوير التعليم لما لذلك من تأثير على معدلات الانجاب ومفهوم الأسرة.

مشكلة البطالة في مصر

أصبحت مشكلة البطالة ظاهرة عالمية يحاول الاقتصاديون والسياسيون فى أغلب دول العالم إيجاد حلول علمية للسيطرة عليها ولكنهم لم ينجحوا حتى اليوم حيث أصبحت البطالة ظاهرة تعانى منها معظم دول العالم، وهناك دول كثيرة تعانى من قسوة المشكلة وعاجزة عن السيطرة عليها رغم الجهود التى تبذلها، فالاحصائيات المنشورة عن البطالة فى أوروبا مثلاً تؤكد أن عدد العاطلين فى المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٣ قد وصل إلى ٣٥ مليون عاطل.

وزاد من حجم القلق الذى يسود الأوساط الدولية أن نسبة البطالة إلى قوة العمل قد وصلت إلى أعلى معدلاتها منذ عام ١٩٣٠، ويكفى أن نشير إلى أن نسبة العاطلين إلى قوة العمل فى بعض دول العالم الكبرى فى نهاية ١٩٩٣ مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى ٦,٤٪ وفرنسا إلى ١٢٪ وبريطانيا ٩,٨٪ وألمانيا ٩٪ كما تشير الاحصاءات الدولية المعتمدة إلى وجود حوالى ٥٠٠ مليون عاطل بين سكان هذه الدول.

ولذلك اتفق جميع المسئولين فى تلك الدول على أن الحلول يجب أن تتعد عن التشغيل فى الحكومة لما يمثله هذا الحل من استبدال مشكلة واحدة

بمجموعة من المشاكل المزمنة التي تؤثر على مسار التنمية والتقدم فاستبعدوا فكرة توظيف العاطلين في الوزارات والمصالح الحكومية نظراً لأنها تؤدي إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي الدائم السنوي وبالتالي يلزم لتغطية ذلك زيادة الضرائب وهذه الزيادة غير مطلوبة حتى في الدول الغنية. الأمر الثاني : أن تشغيل العاطلين في الحكومة يؤدي إلى حل شكلى للمشكلة فهي تحولهم إلى بطالة مقنعة وعمالة مكدسة بلا عمل ويسعد الأفراد عند بدء التحاقهم بالحكومة، ولكنهم وبعد أيام معدودة يشكون ويهاجمون الجهات المسؤولة بالحكومة بسبب ضعف الأجور وقلة الأعمال.

وقد يستحيل حل مشكلة البطالة في دولة قد تفاقمت فيها وتزايد حجمها عبر سنوات، إذ أن وجود فرص جديدة لاستيعاب الذين وصلوا إلى سن العمل يحتاج لمشروعات كثيرة بل كبيرة الحجم وكذا استثمارات عالية وإضافية، وأن الحل يكمن في زيادة عدد المستثمرين والاستثمارات لاييجاد فرص عمل جديدة ولعدم تحميل الجهاز الحكومي بهؤلاء العاطلين.

وتعد مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه مصر خلال عقد التسعينات والتي قررت فيها الدولة في عام ١٩٩٤ وضع حلول جذرية لها بعد مدة طويلة مضت دون مواجهة فعالة مما أدى إلى زيادة حداثها.



وتشغل مشكلة البطالة بال المواطن العادى الذى يسعى إلى الحصول على عمل شريف يسد حاجته ويحفظ كرامته وتزداد خطورة هذه المشكلة فى حالة تواجد نسبة كبرى من العاملين أو فى حالة وجود بطالة سافرة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس والذين ينتظرون مدة قد تصل إلى خمس سنوات أو تزيد قبل أن يصل إليها الدور للحصول على عمل مقابل أجر لا يكفى لضروريات الحياة، وبعيداً عن تكوين حياة أسرية. تعد البطالة أيضاً وخاصة بين الشباب عاملاً رئيسياً لعدد من مشكلات البطالة. الأمر الذى يؤكد خطورتها ويجعلها على قمة الأولويات لاهتمامات المسؤولين بالدولة حالياً وبجميع مؤسساتها وقطاعاتها الرسمية لما تشكله من تهديد لأمنها القومى.

ولا شك أنه من هذا المنطلق حرص الرئيس حسنى مبارك عندما وضع مشكلة البطالة فى مكانها الصحيح على قمة الأولويات التى يجب أن يتجه إليها برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادى فإنه كان يدرك تماماً مدى خطورتها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وارتباطها الوثيق بمشكلة السكان فى مصر.

أنواع البطالة :

أ - البطالة السافرة :

وتنتج عن وجود قوة بشرية راغبة فى العمل ولها القدرة عليه ولا تجد عملاً على الإطلاق وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ب - البطالة المقنعة (المستترة) :

وتنتج عن وجود انتاجية منخفضة أو سالبة للقوى العاملة أو فى حالة زيادة القوى العاملة فى قطاع معين عن حاجته الفعلية وبالتالي فى ظروف دخل مادي أقل من الاحتياجات الفعلية.

ج - البطالة الدورية :

وهى التى تحدث بسبب طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يمر دورياً بحالات هبوط (الكساد - الركود ...) تخلق هبوطاً فى الطلب على اليد العاملة وبالتالي تخلق بطالة مؤقتة سرعان ما تزول باستعادة النشاط الاقتصادى لحيويته وإزدهاره.

د - البطالة البنيوية :

وتنتج عن تغيير أساسى وطويل الأجل فى الطلب على العمال أو فى

ظروف التقدم التكنولوجى فى قطاع صناعى أو اقتصادى معين، كالبطالة مثلاً فى قطاع استخراج الفحم - نتيجة نقص الطلب العالمى والمحلى عليه مثلاً - وهذا النوع يصبح مزمناً ويتطلب تحويل القوى العاملة وإعادة تأهيلها لقطاع آخر.

أسباب مشكلة البطالة :

١ - ارتفاع حجم القادمين الجدد إلى سوق العمل سنوياً نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكانى فى مصر، كما ذكرنا سلفاً والتي تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة وتبعاً لتقدير الخطة الخمسية الثالثة (٩٢ - ١٩٩٧) أن عدد الذين يفدون إلى سوق العمل المصرى سنوياً يبلغ نحو أربعمائى ألف عامل جديد.

٢ - ارتفاع رصيد البطالة القائم حالياً بسبب عجز النظام الاقتصادى عن استيعاب كل القادمين إلى سوق العمل سنة بعد سنة والذي اختلفت الاحصائيات والتقديرات المختلفة حوله فى الوقت الحاضر وإن كان ينور حول ما يعادل ١,٥ - ٢ مليون عاطل.

٣ - ارتفاع وانتشار البطالة المقنعة وهى تمثل تلك النسبة من القوة العاملة التى تشتغل وتعمل فى عمل أو آخر ولكنها لا تضيف شيئاً يذكر إلى الناتج

القومي، وهي أكثر انتشاراً في العمالة الريفية عنها في العمالة الحضرية، والتي تكثر وتظهر أيضاً على نطاق واسع في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام تطبيقاً لسياسات حكومية سابقة أخذت على عاتقها الالتزام بتشغيل الخريجين، وليس بناء على حاجة العمل الحقيقية إليها، وترتب على ذلك تكديس العاملين بها بما يجاوز كثيراً حاجة تلك القطاعات وبمرتبات لا تضمن لهم تكوين أسرة.

وفي بعض التقديرات قدر حجم البطالة المقننة بنحو ٥ ملايين عامل في الحكومة وتزداد بحوالي مليون عامل (٢٠٪ من العاملين في الحكومة) وهذه النسبة والعدد تضاف إلى رصيد البطالة السافرة التي ذكرت سلفاً.

٤ - البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادي (الخصخصة) حيث يقتضى في بعض الحالات الاستغناء عن نسبة معينة من العمالة الفائضة في شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو بسبب انكماش بعض الصناعات على أثر تحرير التجارة الخارجية وما تفرضه المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة (الجات - التكتلات والتجمعات الاقتصادية - الاتجاهات الاقتصادية العالمية للتجارة).

٥ - البطالة اليائسة والتي تنشأ نتيجة ظاهرة أو قعود نسبة كبيرة من

المتعطلين عن البحث عن عمل وهي ظاهرة تظهر بحجم أكبر بين الفقراء عن الأغنياء.

٦ - إنحسار الطلب على العمالة المصرية بالخارج وخاصة الدول العربية لأسباب مختلفة.

٧ - عوامل أخرى مساندة للأسباب السابقة أو نتيجة إمدادها (زيادة السكان بمعدلات عالية - نظام التعليم - عمل المرأة مما يحد من فرص العمل أمام الرجال...).

حجم مشكلة البطالة في مصر :

اختلفت الآراء حول حجم البطالة في مصر حيث ذكر أنها قد وصلت إلى عدة ملايين وأنها في ازدياد، وصلت بعض التقديرات إلى أنها ١٥ ٪ أو ١٧ ٪ (٣ - ٤ ملايين عامل) من حجم الفئة العمرية الراغبة في العمل أو القادرة عليه. ويرجع هذا إلى أن مفهوم البطالة في مصر وأساليب قياسها يؤديان دائماً إلى الخطأ في التقدير، فمثلاً لا يجوز أن نقارن أرقام البطالة في مصر بأرقامها في الدول الصناعية، حيث أننا سوف نجد اختلافاً فهي في الدول الصناعية بطالة دورية تتعلق بفترات الانكماش والانتعاش أى تزيد أو ترتفع في فترات الانكماش وتخفض في فترات الانتعاش.

أما في مصر فإن البطالة هيكلية ترجع أساساً إلى عدم وجود فرص عمل أساسية وتدننى معدلات النمو السنوية.

٢ - في تقرير حديث قدمه وعرضه مركز معلومات مجلس الوزراء في الربع الأول من عام ١٩٩٤ لحصر دقيق لحجم البطالة ونوعيات المتعطلين في محافظات مصر بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة القوى العاملة وجد الآتى :

أ - عدد الذين دخلوا في سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣ وطلبوا العمل هم ٨٤١ , ٤ مليون فرداً

ب - عدد من أمكن تدبير عمل لهم هو ٨٨٧ , ٤١٥ , ٣ مليون فرداً

ج - إجمالى عدد العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الذين تخرجوا منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ هو ١١١ , ٤٢٥ , ١ مليون فرداً

د - نسبة هؤلاء إلى قوة العمل ٩,٢ ٪

هـ - أن الجزء الأكبر من هؤلاء هم حملة المؤهلات المتوسطة ١ , ٠٨٩ , ٣٠٩ أفراد

و - أن الجزء الأكبر من هؤلاء موجود في الريف ١ , ٠٠٧ , ٣٥٦ فرداً.

ز- أن ٣١٪ من العاطلين متزوجون وأغلبهم من الإناث أو الذكور الذين لديهم أعمال مؤقتة ٠٦٦ , ٤٣٥ فرداً.

٣- أن التقرير اشتمل أيضاً على عدد من الحقائق والمؤشرات الأخرى إضافة إلى البيانات والأرقام الإحصائية السابقة منها الآتى :

١- أن الحجم الحقيقي للمشكلة والواجب التعامل معه هو ٠٤٧ , ٩٩٠ فرداً (حوالى مليون) يبحثون عن وظائف والجزء الآخر يضم أناثا متزوجات ويرغبن فى العمل أى أنه يوجد عائل لهن وبالتالي فإن حاجتهن إلى العمل أقل من حاجة الآخرين إليه.

٤- أن الجزء الأكبر من البطالة موجود فى الريف ولأسباب معروفة وأهمها عدم رغبة الخريجين فى العمل فى الحقول بعد تعلمهم والتوسع الحتمى فى الميكنة من أجل زيادة الانتاج إضافة إلى إقتصار التنمية فى الريف على الانتاج الزراعى وبعض الأنشطة الهامشية المكملة.

٥- أن حملة المؤهلات المتوسطة يمثلون الجزء الأكبر من عدد الباحثين عن عمل (٧٧٪ من إجمالى العاطلين) ومعنى ذلك أن سوق العمل لا تحتاج لمهاراتهم بمعنى أن حملة الدبلوم الصناعى لم يدرّبوا لكى يكونوا صنّاعاً، وكذلك حامل الدبلوم التجارى لم يؤهل ليكون فنياً ماهراً فى الأمور المالية .

الحسابية وحامل الدبلوم الزراعى مهارته محدودة لممارسة أعمال الزراعة.

وقد يرجع ذلك لزيادة أعداد الطلبة فى هذا النوع المرحلى من التعليم إضافة إلى عدم وجود مراكز تدريب أو معامل متطورة وكافية لاستيعاب ومواجهة هذه الأعداد المتزايدة والتي تتطلب توافر إمكانيات ضخمة لا تقدر عليها موارد الدولة.

٦ - أن هذا الحصر الوارد بالتقرير السابق قد شمل (المؤهلين تعليمياً على المستوى العالى والمتوسط والذين يشكلون ٥٧٪ من جملة العاطلين الذين يصل عددهم إلى حوالى (٣ - ٤ ملايين) بنسبة ١٧,٥٪ من قوة العمل إلا أن هذا التقرير لم يضع فى حساباته لحصر أعداد البطالة مثلاً التساقطات التي تحدث عند أى إجراء للقيام بعملية الحصر والتسجيل لأسباب متعددة وكذلك الأعداد التي لم تدخل أساساً فى عملية أو مسار التعليم أو التي دخلت المراحل الإلزامية فقط سواء إناثاً أو ذكوراً وأخيراً العاطلين الآخرين نتيجة الأسباب الرئيسية التي تحدث عنها البطالة وتؤدي إلى زيادة حجم المشكلة.

مقترحات حل مشكلة البطالة في مصر :

بدلية يجب أن نوضح كما ورد سلفاً أن الحل يتطلب الوقت والجهد والتعاون المستمر والمنظم من جميع مؤسسات المجتمع وفئاته نون فئة احدة

فقط ويمكن تقديم بعض المقترحات فى هذا الشأن نوجزها فى الآتى:

١ - توفير وحفظ الأمن والاستقرار حتى يمكن أن يأمن كل فرد على حياته وبالتالي يقدم على استثمار أمواله فى بلده، كما أن غياب الاستقرار يؤدى إلى انعدام فرص الاستثمار وعدم التشجيع على جذب الأموال الخارجية وبالتالي عدم توافر فرص جديدة للعمل وهذا ما تحرص عليه الدولة.

٢ - إزالة العقبات أمام فرص الاستثمار فى مصر وعلى رأسها العقبات الإدارية والبيروقراطية والضرائب أو المالية وغيرها وهذا ما تسعى الدولة لتحقيقه حالياً من اختصار إجراءات الاستثمار أو إنشاء المشروعات الجديدة، تخفيض الضرائب والرسوم المالية بل وإعطاء الاعفاءات الدائمة والمؤقتة، طرح مشروعات جاهزة للتنفيذ شاملة دراسة الجدوى الاقتصادية لها بمعنى آخر الجديدة فى تشجيع الاستثمار.

٣ - تفرغ وتركيز الحكومة للاستثمار بأكبر قدر ممكن فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمشروعات الاستراتيجية التى لا تقدر عليها القطاعات الخاصة (المرافق - الكهرباء - المياه - الصرف الصحى - الاتصالات التليفونية - التدريب والتعليم - البناء والتشييد - استصلاح الأراضى...)، والتى يطلق عليها المشروعات طويلة الأجل ولا يقدر عليها مستثمرو القطاع الخاص

التي تستوعب عدداً كبيراً من العمالة.

- ٤ - التركيز على تشجيع التنمية وخطط التصدير للخارج وتوفير الفرص اللازمة لها وتذليل العقبات نحوها بل وإقامة مؤسسات تصديرية قوية تمارس عملها في الداخل والخارج لتسويق المنتجات المصدرة.
- ٥ - طرح المشروعات اللازمة لتشجيع وتجميع المدخرات مع تيسير استخدامها في المجالات المتنوعة للاستثمار.

٦ - ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد في تطبيق سياسات ونظم تدريبية حديثة مثل نظام إعادة التأهيل أو التحويل التدريبي لمواجهة المتغيرات الجديدة في سوق العمل وبالتالي اكتساب المهارات الجديدة المطلوبة لنوعيات العمل الجديدة التي تطلبها السوق.

٧ - أهمية تطوير استراتيجية وسياسات التعليم وخاصة التعليم الصناعي والفنى والمهنى، وأن يكون هذا التطوير جذرياً ولو كان ذلك ليس سهلاً، يحتاج وقتاً وموارد إلا أن الأمر الحالى لم يعد مقبولاً فى ظل تجارب العديد من الدول التى سبقتنا وقامت بتطوير التعليم فيها بما يتماشى مع احتياجاتها الفعلية.

٨ - حتمية التفكير فى مستقبل تنمية الريف المصرى وعدم قصر النشاط الاقتصادى فيه على الزراعة لاستقطاب الفئات الأخرى من العاملين خريجي الجامعات العليا والمعاهد المتوسطة وإلا سيؤدى ذلك إلى بقاء هؤلاء الخريجين عاطلين دون عمل، بل وسوف ينضم إليهم آلاف جدد ممن أتيحت لهم فرصة التعليم وموطنهم الريف.

٩ - وضع برنامج عمل ناجح فى ظل استراتيجية وسياسات وخطط تنفيذية تشمل المقترحات السابقة بحيث توفر فرص عمل سنوية لا تقل سنوياً عن ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة إضافة إلى التصدى لمشكلة البطالة المقنعة وعدم اغفالها.

١٠ - أهمية التعاون والتنسيق الاقتصادى الاقليمى على مستوى الدول العربية والأفريقية والإسلامية والاتفاق مع أجهزتها ومؤسساتها لاستيعاب جزء من العمالة لتخفيف حدة المشكلة مع تنظيم عملية التشغيل وإدارتها علمياً.

١١ - تشغيل نسب من المدخرات الحكومية والبنكية فى المشروعات التى تستوعب أعداداً وعمالة كبيرة مثل مجال البناء والتشييد واستصلاح وزراعة الأراضى وغيرها.

١٢ - وأخيراً فإن المفتاح الرئيسى لحل مشكلة البطالة فى مصر يكمن فى التركيز على مزيد من الاستثمار، والمزيد من المستثمرين وليس فى تكديس الخرجين أو غير المتعلمين فى القطاعات الحكومية أو شركاتها المكسدة أصلاً بالعمالة الزائدة، ويعد الصندوق الاجتماعى أحد مشروعات الدولة الجديدة التى قامت للتخفيف من مشكلة البطالة من منظور البرامج والأنوات التى يستخدمها الصندوق فى هذا المجال وعلى رأسها الخدمات والتنمية والتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة (تمويل - توسيع وتطوير مشروعات قائمة - خدمات ومعونة فنية - التدريب على إدارة المشروعات...).

الخلاصة :

أن مصر تعاني من مشكلة سكانية خطيرة حالياً نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني السنوى والذي يعد من أكبر المعدلات عالمياً، الأمر الذي ترتب عليه مضاعفة عدد سكان مصر كل ربع قرن تقريباً بعد أن كانت كل ٥٠ عاماً فى القرن السابق. وبالتالي أكلت هذه الزيادة عائد التنمية أولاً بأول وهددت مستويات المعيشة وضاعفت الضغوط على الخدمات فى ظل الموارد المحددة.

أن هذه المشكلة تهدد المجتمع المصرى وتسببت فى إفران العديد من الأخطار والمشاكل والتهديدات الأخرى المصاحبة لها مثل مشكلة البطالة والأمية وتدنى الخدمات الصحية وأعمال الإرهاب والمديونية وانتشار العشوائيات ومشكلة الاسكان وغيرها / وأن تلك المشكلة تعتمد فى أبعادها على ثلاثة أركان رئيسية هى ارتفاع معدل النمو السنوى، وسوء توزيع السكان، وانخفاض مستوى الخصائص السكانية. .

أن الدولة نجحت فى التخطيط لبرنامج قومى للسكان فى عقد الثمانينات اعتمد على مصارحة الجماهير بالحقائق وكذلك التوافق مع القيم الدينية والنهوض بالتعليم والخدمات الصحية والتعاون مع الحكومات الصديقة والمنظمات الدولية المختلفة. وكانت محصلة ذلك أن انخفض معدل الزيادة

السكانية من ٢,٨٪ سنوياً عام ١٩٨٠ إلى ٢,٢٪ فى عام ١٩٤٤ وارتفعت نسبة الأسر المشاركة في برنامج تنظيم الأسرة من ٢٨٪ إلى ٥٠٪ من مجموع الأسر المصرية في الريف والحضر على حد سواء.

أن أخطر المشاكل الناجمة عن مشكلة السكان في مصر هي مشكلة البطالة بكافة أنواعها وأشكالها نتيجة التزايد السكاني وقلة الموارد وبالتالي ينتج عنها فائض من العمال البالغ طبقاً لتقدير وحصر الجهات الرسمية في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١,٥ مليون عاطل من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس بينما قدرته بعض الجهات الأخرى بنحو ٣ - ٤ ملايين عاطل الأمر الذي ترتب عليه أيضاً مخاطر مصاحبة أخرى. لذلك وضعت الحكومة في عام ١٩٩٤ خطة وبرنامجاً قومياً لمواجهة مشكلة البطالة في مصر يشترك فيها القطاع الحكومي والعام والقطاع الخاص تنفذ على أسس علمية وعملية لتشغيل الشباب وبالأسبوعية الأولى خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس وبدأت إجراءاتها التنفيذية خلال عام ١٩٩٤.

كما تركز الدولة اليوم على حل قضاياها القومية المختلفة على تصحيح المسارات الاقتصادية وتذليل العقبات أمامها وإصدار القوانين والتيسيرات المختلفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة معدلات التنمية السنوى

لمواجهة المشاكل السابقة.

وأخيراً فلا شك أن نجاح التجربة المصرية في مجال حل المشكلة السكانية كانت وراء اختيارها لاستضافة المؤتمر الدولى الثالث للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ والذي يعد بالتالى مكسباً اضافياً آخر يتيح لها الدخول فى القرن القادم ومعها الحلول المناسبة والجاهرة التى تربط المسألة السكانية بالنمو الاقتصادى بروح جديدة وفكر جديد من خلال النتائج والتوصيات للمؤتمر.

وكما قال الرئيس حسنى مبارك فى حفل تسليمه جائزة الأمم المتحدة للسكان فى جنيف فى شهر يونيه ١٩٩٤ تكريماً له وللمصر لجهودها فى حل تلك المشكلة بأنه وضع نصب عينيه منذ توليه المسئولية فى عام ٨١ بضرورة التصدي لمشكلة السكان فى إطار رؤية شاملة تحل أسباب المشكلة بجنورها . وتضع الحلول العلمية الصحيحة التى تكفل تضافر الجهود على مواجهة طويلة المدى لأبعاد المشكلة مركزاً على محورين أساسيين :

أولهما : تكثيف كل الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل الاسراع بعملية التنمية الشاملة فى إطار خطط خمسية متتابعة بلغ حجم استثماراتها حتى الآن ما يزيد على ٣٠٠مليار جنيه من أجل الارتقاء بمعدلات التنمية إلى حدود

تواجه الآثار المتراكمة لارتفاع معدلات النمو السكاني.

ثانيهما: المواجهة الصريحة للمشكلة السكانية من خلال سياسات محكمة تحفز السكان على المشاركة الحرة والواعية في برامج سكانية متطورة تستهدف التيسير بأبعاد المشكلة والمشاركة في مواجهتها حتى لا يبتلع الانفجار السكاني عوائد التنمية وثعارها الطيبة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
حجم المشكلة السكانية فى مصر	٧
التوزيع السكانى غير المتوازى	١٣
انخفاض مستوى خصائص السكان	١٨
آثار المشكلة السكانية على التنمية فى مصر	٢٢
مشكلة البطالة فى مصر	٢٩

الهدف الاساسي هو دراسة السلسلات هو تشخيصها والتفاهيم والمصطلحات العلمية الاقتصادية والسياسية التي تستخدم يوميا تقريبا دون أن يفهم الجمهور منها بوضوح، فمن المدهش أن نسبة لا تتقارب من المثقفين العرب شاعروا عن الجمهور العادي لا يدرك الفرق بين مفاهيم المذاهب والميزان الاجتماعي أو بين التضخم والانهيار كما لا يعرف إلا النظر اليسير عن أهم المسائل والنظم الاقتصادية، وما هي العلاقات الدولية وألّا تعمل المنظمات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.. إلخ. لذا كان ظهور هذه السلسلة ممتعا لأنها تملأ ذلك النقص الثقافي المروع وأست الفجوة بين الشخص العادي والخبير من جهة وفي شئ من استيعاب تأثير تلك المفاهيم تأثيرا ممتددا ياشعروا على حياتنا وعلى مجتمعاتنا وعلى مجمل النشاط الإنساني عموم.

وقد يدعى في هذا التيسيط أن يراعى المفاهيم الأساسية وأن يكون كافيا بشكل كبير. هم الموضوعات محل البحث في زعم أدبيات بشكل أساسي أن يكون في متناولهم الطالب من سن ١٤ سنة فما أكثر.

فهذه السلسلة هي من سلسلة مكونين وهي ثانياً شاملة يشتمل على التفاعل مع متطلبات عالم اليوم والتغلب على تعاقبها وبيادارها لما يتطلبه هذا العالم من إلمام بهذه المفاهيم الأساسية.

سبحان العالي